



هل يُمكن للميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط أن يُعزز التعاون الإقليمي المستدام والشامل؟

نورا أبو شادي

أستاذة مشاركة في الاقتصاد، جامعة القاهرة
باحثة مشاركة، المعهد الألماني للتنمية والاستدامة (IDOS)

مقدمة

على مدى السنوات الأخيرة، واجه النظام التجاري متعدد الأطراف تحديات متفاقمة، من بينها تصاعد التنافسات الجيوسياسية، وتنامي النزعة الحمائية، وتراجع التمويل المخصص للتعاون الإنمائي. وفي وقت كتابة هذه الورقة البحثية، تصاعدت الحرب في الشرق الأوسط إلى مستويات غير مسبقة، مما يهدد ليس فقط التجارة الدولية وأمن سلاسل التوريد، بل يُساهم أيضاً في خلق نظام عالمي هش وغير مستدام على نحو متزايد.

في خضم هذه التوترات المتصاعدة، يسعى الاتحاد الأوروبي بنشاط إلى تفعيل أطر التعاون مع دول الجوار الجنوبي لتعزيز شراكات مستدامة وموثوقة. غير أن تصاعد الحرب في الشرق الأوسط يهدد نجاح خطط أوروبا ويُقوّض آفاق الشراكات المستدامة في المنطقة. في هذا السياق، قد تثبت ورقة السياسات هذه أهميتها، شريطة أن تنجح الجهود المبذولة لاحتواء الأزمة وتخفيف حدتها على المدى المتوسط إلى الطويل.

في ظل ظروف أكثر استقراراً، سيضم الجوار الجنوبي لأوروبا بعضاً من أهم الشركاء التجاريين الاستراتيجيين للاتحاد. ونظراً لقربهم الجغرافي، ووفرة مواردهم، وإمكاناتهم الكبيرة كأسواق لمنتجات الاتحاد الأوروبي، يمكن للشراكة مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط أن تسهم بشكل كبير في أمن سلاسل التوريد وتنويعها وتعزيز مرونتها، فضلاً عن التنفيذ الفعال

تم إصدار هذا النشر بمساعدة الاتحاد الأوروبي. محتويات هذا النشر هي مسؤولية المؤلفين وحدهم ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبارها تعكس آراء الاتحاد الأوروبي أو المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط.

لخطط الاتحاد الأوروبي لخفض الانبعاثات الكربونية. لكن، يتطلب إطار الشراكة الحالي تحديثًا ليعكس الواقع العالمي والإقليمي الراهن. وتؤكد النتائج المتواضعة نسبيًا لجهود التكامل السابقة، إلى جانب التحديات العالمية المتزايدة، على ضرورة إعادة تقييم مبررات وأهداف وأدوات التعاون الأوروبي- متوسطي سعيًا وراء شراكة أكثر فعالية.

في هذا السياق، يسعى الميثاق الجديد للمتوسط، الذي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر 2025، إلى تحديث العلاقات الأوروبي- متوسطية. يركز الميثاق على ثلاثة محاور رئيسية: (1) التعاون في مجال التعليم وتنمية المهارات؛ (2) النمو الاقتصادي والتكامل الإقليمي؛ (3) الأمن وإدارة الهجرة. يهدف المحور الثاني تحديدًا إلى بناء "اقتصادات أقوى وأكثر استدامة وتكاملاً" (المفوضية الأوروبية، 2025a)، وبالتالي إرساء إطار للتعاون في مجال العمل المناخي، والتنافسية، والمرونة، والتكامل الإقليمي بين الاتحاد الأوروبي وعشر دول من جنوب المتوسط (المغرب، وتونس، وليبيا، والجزائر، ومصر، والأردن، وفلسطين، وإسرائيل، وسوريا، ولبنان).

تهدف ورقة السياسات الموجزة هذه إلى دراسة كيفية تحقيق الميثاق نتائج ملموسة في المنطقة، مع الموازنة بين أهداف أوروبا المتمثلة في خفض الانبعاثات الكربونية وتنويع سلاسل التوريد، وحاجة شركائها في جنوب المتوسط إلى تحقيق النمو والتغيير الهيكلي. أولاً تُسلط الورقة الضوء على الاختلافات الرئيسية بين إطار التعاون القائم والإطار المقترح من الميثاق. ثم تُحلل محتوى الميثاق من منظور العلاقة بين الاقتصاد والمناخ باعتبارها الركيزة الأساسية للمحور الثاني. وأخيرًا، تختتم الورقة مجموعة من التوصيات العملية لشراكة يُحتمل أن تكون ناجحة.

الميثاق: "نقلة نوعية" في النهج الاقتصادي الأوروبي تجاه الجوار الجنوبي

أُطلق الميثاق الجديد للمتوسط رسميًا في 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، تزامنًا مع الذكرى الثلاثين لعملية برشلونة- وهي الإطار المؤسسي التأسيسي للتعاون الأوروبي- متوسطي. إدراكًا للأهمية الاستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط بالنسبة للاتحاد الأوروبي في ظل نظام عالمي متغير، يهدف الميثاق إلى إعادة النظر في مشاركة الاتحاد الأوروبي مع المنطقة واعتماد نهج أكثر تعاونًا وشمولًا (المفوضية الأوروبية، 2025b).

تشير الملاحظات الأولية للمحور الثاني من الميثاق إلى ثلاثة تحولات رئيسية عن إطار التعاون السابق:

أولاً، يؤكد الميثاق على الطابع الإقليمي للتعاون، استنادًا إلى الملكية والمسؤولية المشتركة. يختلف هذا التصور، إلى حد ما، عن الطبيعة الحكومية الدولية السائدة، و" النهج التنافسي من القمة إلى القاعدة " للتعاون السابق في المنطقة. يؤكد الميثاق على أهمية "النهج التصاعدي من القاعدة إلى القمة " لتعزيز "التعاون على المستويين الإقليمي والمحلي في الفضاء المتوسطي المشترك" (المفوضية الأوروبية، 2025c)، وبالتالي الجمع بين الالتزام السياسي الثنائي ونهج أكثر مرونة على مستوى المنطقة لإنشاء إطار تعاون أكثر عملية.

ثانيًا، لطالما ارتبط نهج الاتحاد الأوروبي في التعاون الاقتصادي بالمنطقة عبر التاريخ بمكون "التنمية الاقتصادية والاستقرار" ضمن سياسة الجوار، وكان خاضعًا إلى حد كبير لشروط سياسية. ويشير الميثاق إلى تحول نسبي من التعاون التنموي القائم على القيم إلى إطار شراكة أكثر تركيزًا على المصالح. ويعكس التعاون الاقتصادي في إطار المحور الثاني براغماتية أكبر لدى الاتحاد الأوروبي، مع التركيز على المصالح المشتركة (سيدلو، 2025). ويعكس هذا التحول اعترافًا صريحًا بحاجة الاتحاد الأوروبي إلى الشراكة مع المنطقة لتحقيق أهداف محددة، وهو أيضًا جزء من توجه أوسع لموازنة الدور المتنامي لجهات فاعلة أخرى، بما في ذلك روسيا والصين، في منطقة الجوار (روسي، 2025).

ثالثًا، يُدخل الميثاق تحولًا في النطاق الإقليمي للتعاون مع دول الجوار الجنوبي من خلال دعم "التعاون الثلاثي مع شركاء الخليج" (المفوضية الأوروبية، 2025c). جاء هذا الميثاق عقب إنشاء المديرية العامة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والخليج، مما يشير إلى إعادة تنظيم استراتيجية في نهج الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة. وتتمثل إعادة الهيكلة هذه في: (1) فصل دول جنوب البحر الأبيض المتوسط عن شركاء الاتحاد الأوروبي في أوروبا الشرقية من خلال تقسيم المديرية العامة للجوار ومفاوضات التوسع إلى كيانين: المديرية العامة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والخليج، والمديرية العامة

للتوسع والجوار الشرقي (يونغز، 2025)، و(2) ضم دول الخليج كشركاء، اعترافاً بنفوذها الإقليمي المتزايد، وإمكانية تأمين تمويل مستدام طويل الأجل للميثاق (هان، 2025).

هل يستطيع الميثاق تحقيق التوازن بين متطلبات النمو والاستدامة في المنطقة الأوروبي-متوسطة؟

يركز المحور الثاني من الميثاق على بناء اقتصادات أكثر تكاملاً واستدامة في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط. وتشمل الأهداف الشاملة المحددة بوضوح في الميثاق تعميق العلاقات التجارية والتكامل الاقتصادي، وتعزيز الاستثمارات، ودعم التحول الأخضر والنمو المستدام، ودعم الشركات المحلية والشركات الناشئة في المنطقة. كما يؤكد الميثاق على التعاون في قطاعات استراتيجية مثل الطاقة المتجددة والتحول الرقمي والنقل والاتصال (المفوضية الأوروبية، 2025a).

يبنى الميثاق على الجهود السابقة لتعزيز التنمية المستدامة من خلال ربط أهداف المناخ بالتحول الهيكلي. وقد سلطت الأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط، التي أقرت في عام 2021، الضوء بشكل صريح على ضرورة تحويل تحديات المناخ والبيئة إلى فرص للتنمية المستدامة (مجلس الاتحاد الأوروبي، 2021). واستناداً إلى هذه المبادرات السابقة، يتصور الميثاق إنشاء شراكات أعمق وأكثر استدامة في المنطقة عبر العديد من مجالات التعاون الواسعة والخاصة بالقطاعات.

تركز ورقة السياسات الموجزة هذه على أربع مجالات للتعاون: مجالان واسعان - التكامل الاقتصادي والنمو الشامل - ومجالان خاصان بالقطاعات - تطوير سلاسل قيمة الطاقة النظيفة والبنية التحتية الرقمية.

تعميق التكامل الاقتصادي

يُبرز المحور الثاني من الميثاق صراحةً تعميق العلاقات التجارية والتكامل الاقتصادي ضمن فضاء البحر الأبيض المتوسط المشترك كأحد أهدافه الرئيسية. وبشكل أكثر تحديداً، يدعو الميثاق إلى حشد الأدوات المالية اللازمة لتحديث العلاقات التجارية الثنائية القائمة "بطريقة أكثر مرونة واستهدافاً"، مع التركيز على "أشكال جديدة من المشاركة في القطاعات الرئيسية ذات الاهتمام المشترك" (المفوضية الأوروبية، 2025c). من الناحية المفاهيمية، يعكس هذا التركيز القطاعي تحولاً في أطر التجارة الأوروبي-متوسطة من الطموحات السابقة لتحقيق تكامل عميق وشامل إلى نموذج تكامل أكثر واقعية ولكنه أكثر انتقائية. والأهم من ذلك، يشجع الميثاق تحديث العلاقات التجارية لتحفيز التجارة في القطاعات التي كانت مستبعدة سابقاً، بما في ذلك الزراعة والصحة والخدمات الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، يشجع الميثاق تطوير سلاسل القيمة الإقليمية في مجالات حيوية مثل الطاقة النظيفة.

نظراً لأن النماذج السابقة لـ"التكامل العميق الانتقائي"، القائمة على اختيار قطاعات محددة، كان لها تأثير محدود على تحسين الصادرات، والتوظيف، ومكاسب الرفاه الأوسع (عز الدين، 2025)، فإنه لا يزال من غير الواضح كيف سيحقق الميثاق نتيجة مختلفة. وكما هو الحال مع المبادرات السابقة، سيعتمد نجاح جهود التكامل الأعمق بشكل كبير على الإرادة السياسية وقدرة الدول الشريكة على تنفيذ الإصلاحات اللازمة في المجالات ذات الأولوية بموجب الميثاق، بما في ذلك القطاعات الحساسة سياسياً مثل الزراعة والخدمات. وفي ظل الصدمات العالمية المتكررة والمخاوف المتزايدة بشأن الأمن الغذائي ومرونة سلاسل التوريد بشكل عام، يُعد تسخير أوجه التكامل لتعميق التجارة الزراعية وتطوير سلاسل القيمة الغذائية الزراعية في المنطقة أمراً بالغ الأهمية، إلا أنه أثبت صعوبته حتى الآن. فمن جهة، قيّدت التدابير الحمائية بموجب السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي ومخاوف الأمن الغذائي في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط تاريخياً تحرير التجارة الزراعية. ومن جهة أخرى، يُعد تحقيق التقارب مع معايير الاتحاد الأوروبي للمشاركة في سلاسل القيمة الزراعية مكلفاً، وغالباً ما يكون بعيد المنال عن معظم المنتجين في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط. في قطاع الخدمات، يتطلب التكامل الأعمق في رأس المال البشري والقطاعات كثيفة التكنولوجيا، كالصحة والخدمات الرقمية، توافقاً تنظيمياً جوهرياً، واعترافاً متبادلاً بالمؤهلات، وتنسيقاً مع سياسات الهجرة عند الاقتضاء. في حين أن التفاصيل الملموسة حول كيفية تحقيق هذه الأهداف لا تزال محدودة، إلا أن الميثاق يتيح فرصة أولية لمواءمة السياسات

والآليات في إطار المحور الأول بشأن الأفراد والمهارات والتعليم، والمحور الثالث بشأن إدارة الهجرة، مع أهداف تعميق التكامل الإقليمي في قطاعات مختارة ضمن المحور الثاني.

علاوة على ذلك، يشجع الميثاق على تعزيز أطر الاستثمار لحشد رؤوس الأموال في المجالات ذات الأولوية ومعالجة فجوات الاستثمار في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، بهدف تطوير سلاسل القيمة الإقليمية في القطاعات الرئيسية. وفي هذا السياق، يعتمد الميثاق على البوابة العالمية كركيزته الاستثمارية الأساسية. وبحلول سبتمبر/أيلول 2025، كانت الخطة الاقتصادية والاستثمارية التي تدعم البوابة العالمية قد حشدت بالفعل 30 مليار يورو - أي قبل عامين من الموعد المستهدف - مما يدل على نجاح حشد رؤوس الأموال في القطاعات الاستراتيجية (المفوضية الأوروبية، 2026a). ومن خلال توسيع نطاق التعاون الإقليمي ليشمل دول الخليج، كما هو موضح في الميثاق، تُتاح سبل إضافية لحشد رؤوس الأموال. ولكن، ولجذب الاستثمارات إلى دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، يؤكد الميثاق على ضرورة التعاون لإزالة عوائق الاستثمار المستمرة وتحقيق التقارب التنظيمي.

كما ينص الميثاق صراحةً على تقديم المساعدة الفنية لمساعدة دول جنوب البحر الأبيض المتوسط على تبني الإصلاحات اللازمة. لكن، من المرجح أن يتأثر نجاح المبادرة الحالية بنقص الإرادة السياسية المحتملة لدى دول جنوب البحر الأبيض المتوسط لتنفيذ الإصلاحات اللازمة وإدارة التعديلات المرتبطة بها. لقد فشلت برامج المساعدة الفنية والمالية السابقة (بما في ذلك برنامجي ميد I و II، من بين برامج أخرى) إلى حد كبير في تعزيز الإصلاحات المتعلقة بالاستثمار والمواءمة التنظيمية، وذلك بسبب القيود السياسية، وتأثير جماعات المصالح المحلية، والفجوات المستمرة في القدرات لدى دول جنوب البحر الأبيض المتوسط. وبالنظر إلى ديناميكيات الاقتصاد السياسي لسياسات التجارة والاستثمار في المنطقة، فمن غير المرجح أن تتجاوز هذه الإصلاحات بضع إصلاحات قطاعية محددة (رأسية)، إذ من غير المرجح أن تتفوق حوافز الإصلاحات العميقة والشاملة قوة المصالح المحلية الراسخة. ويمكن للميثاق أن يعالج هذه التحديات جزئيًا، حيث يتيح للشركاء المهتمين خيار إبرام اتفاقيات تيسير الاستثمار المستدام مع الاتحاد الأوروبي (المفوضية الأوروبية 2026c). وعادةً ما تربط هذه الاتفاقيات الاستثمارات بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المضيفة، مما يخلق حوافز إضافية لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط لتنفيذ الإصلاحات اللازمة مع مراعاة متطلبات التنمية المستدامة.

تعزيز النمو الشامل

بموجب الميثاق، يُمكن أن تساعد إمكانية التفاوض على اتفاقيات تسهيل الاستثمار المستدام في تعزيز الإدماج، لا سيما فيما يتعلق بخلق فرص العمل وجودة الوظائف في أسواق دول جنوب البحر الأبيض المتوسط. ويُعد هذا الأمر بالغ الأهمية للقطاعات كثيفة العمالة، كالزراعة، فضلاً عن القطاعات الأخرى ذات الأولوية بموجب الميثاق. بعض هذه القطاعات، مثل الطاقة المتجددة والهيدروجين، هي عادةً تكون كثيفة رأس المال، وقد تُوفّر فرص عمل مستدامة محدودة. لذا، لا ينبغي أن تأتي أولوية التعاون في هذه القطاعات على حساب شراكة عادلة وشاملة، ويجب أن يظل خلق فرص العمل هدفًا رئيسيًا. وتماشياً مع لوائح الاتحاد الأوروبي بشأن العمل اللائق، يُمكن أن تتضمن اتفاقيات تيسير الاستثمار بنودًا عمالية تُعزز خلق فرص العمل وتضمن ظروف عمل لائقة في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط.

ومن الطرق الأخرى التي يُسهّم بها الميثاق في النمو الشامل دعم اندماج الشركات الصغيرة والمتوسطة في السوق الإقليمية. ولتحقيق هذا الهدف، يُنشئ الميثاق نظامًا إقليميًا لدعم الشركات الناشئة StartUp4Med - - . تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز نمو الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، وزيادة فرص العمل فيها، مع التركيز بشكل خاص على إشراك النساء والشباب (البرلمان الأوروبي، 2025). وتركز مبادرة StartUp4Med على تحسين فرص الحصول على التمويل من خلال الجمع بين القروض المقدمة من المؤسسات المالية الأوروبية وأشكال التمويل الأخرى، بما في ذلك التمويل الجماعي والتمويل المختلط. كما ستتنسق المبادرة مع مبادرات أخرى تدعم الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة. وتشمل تدابير الدعم الإضافية جهودًا لتذليل العقبات القانونية والتنظيمية، وتعزيز إضفاء الطابع الرسمي على الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال المساعدة القانونية والحوافز المالية وشهادات المهارات (المفوضية الأوروبية، 2025c).

لم تُظهر المبادرات السابقة التي هدفت إلى زيادة مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في جنوب البحر الأبيض المتوسط في السوق الأوروبية، مثل مبادرة دعم الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط

(MED MSMEs)، ودعم الشركات الصغيرة، ومكتب مساعدة التجارة الأورو-متوسطة، تأثيراً تحويلياً يُذكر من حيث تنويع الصادرات أو تعميق الاندماج في سلاسل القيمة للاتحاد الأوروبي (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية / الاتحاد الأوروبي/مؤسسة التدريب الأوروبية (ETF)، 2018). لا تزال الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه عوائق هيكلية أمام اندماجها في أسواق الاتحاد الأوروبي. ومن غير المرجح أن تقل هذه التحديات من تأثيرها على الشركات الناشئة العاملة في القطاعات ذات الأولوية المحددة بموجب الميثاق، لا سيما تلك العاملة في القطاعات الخضراء أو التي تسعى إلى توسيع نطاق نماذج الأعمال الذكية مناخياً. ويتطلب معالجة هذه المعوقات مجموعة إضافية من الحوافز، مصممة خصيصاً للشركات العاملة في سلاسل القيمة الخضراء، من أجل تحفيز النمو المستدام.

تطوير سلاسل قيمة الطاقة النظيفة

تم تحديد قطاع الطاقة صراحةً كأحد المجالات ذات الأولوية للتعاون الإقليمي. وبشكل أكثر تحديداً، يولي الميثاق تركيزاً خاصاً للتعاون في تقنيات الطاقة النظيفة، بما في ذلك الطاقة المتجددة والهيدروجين. تماشياً مع البُعد العالمي للصفقة الصناعية النظيفة للاتحاد الأوروبي، يتوقع الميثاق تحديث علاقات تجارة الطاقة والاستثمار، وتعزيز التعاون في مجال الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط في إطار مبادرة الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة عبر البحر الأبيض المتوسط (T-MED) (المفوضية الأوروبية، 2026c). تهدف هذه المبادرة إلى حشد الأدوات المالية للاتحاد الأوروبي ورؤوس أموال القطاع الخاص، بما في ذلك من دول الخليج، في إنتاج الطاقة النظيفة وشبكات الكهرباء والصناعات الخضراء.

وبناءً على الجهود المبذولة مؤخراً لتسريع تحوّل الطاقة - والتي تمّ تفعيلها من خلال العديد من المشاريع ضمن البوابة العالمية- يسعى الميثاق إلى توسيع نطاق هذه المبادرات بالتركيز على تطوير سلاسل قيمة الطاقة النظيفة في جميع أنحاء المنطقة. يُمثّل الجوار الجنوبي شريكاً استراتيجياً لأوروبا في هذا المجال، نظراً لقربه الجغرافي، وإمكاناته غير المستغلة في مجال الطاقة المتجددة، ووجود بنية تحتية قائمة للطاقة تربط ضفتي البحر الأبيض المتوسط. يتضمن تنفيذ الميثاق إنشاء آلية داعمة لتمكين دول جنوب البحر الأبيض المتوسط من إجراء الإصلاحات التنظيمية والإصلاحات الخاصة بالطاقة اللازمة لجذب الاستثمارات في الطاقة النظيفة والوصول إلى الأدوات المالية للاتحاد الأوروبي (المفوضية الأوروبية، 2025c). علاوة على ذلك، يهدف الاتفاق إلى تعزيز التعاون الصناعي بين قطاعات المنبع والمصب في سلسلة قيمة الطاقة، بما في ذلك إنتاج الهيدروجين، على سبيل المثال لا الحصر.

نظراً لأن بعض المحاولات السابقة لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال الطاقة قد واجهت انتكاسات (مثل مشروع ديزيرتيك وخطة البحر الأبيض المتوسط للطاقة الشمسية)، فإنه لا يزال من غير الواضح كيف سيتجنب الميثاق أوجه القصور السابقة. يُعد ضعف القدرات المؤسسية وعدم تقارب الأنظمة من بين العقبات الرئيسية التي تُفوّض نجاح التعاون في مجال الطاقة في المنطقة. والأهم من ذلك، أن الإصلاحات العميقة في قطاع الطاقة مقيدة باعتبارها الاقتصاد السياسي. لكن، في سياق الانقطاعات المتكررة في إمدادات الطاقة العالمية، قد يُمثّل تسخير إمكانات الطاقة النظيفة مساراً أكثر جدوى للعديد من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط لمعالجة نقص الطاقة المحلي وتعزيز قدرتها على الصمود في وجه الصدمات في أسواق الطاقة العالمية.

تحسين البنية التحتية الرقمية

لا يُعد الاستثمار في البنية التحتية الرقمية أمراً محورياً لتنافسية المنطقة فحسب، بل يتماشى أيضاً مع أهداف الاتحاد الأوروبي في جعل التجارة أكثر مراعاة للبيئة. فالرقمنة محرك رئيسي للتحويل الاقتصادي المستدام: إذ يُمكنها إطلاق العنان للإمكانات الاقتصادية للمنطقة، وزيادة تنافسيتها، وتعزيز الشمول، وتقليص الفجوة الرقمية بين أوروبا ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط. بالإضافة إلى ذلك، يُمكن للرقمنة دعم خلق فرص العمل، وتعزيز ريادة الأعمال الرقمية، وتسهيل تطوير المهارات. يُعدّ تحسين البنية التحتية الرقمية في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط أولويةً بموجب الميثاق، إذ يُعزز القدرة التنافسية للمنطقة وجاذبيتها للمستثمرين. وفي هذا السياق، يتوقع الميثاق توسيع نطاق أنظمة الكابلات البحرية التي أطلقت في إطار مبادرة البوابة العالمية (مثل نظام كابل ميدوسا البحري فائق السرعة) لتشمل الشركاء المهتمين،

بما في ذلك دول الخليج (المفوضية الأوروبية، 2025c). يوفر نظام الكابلات اتصالاً عالي السعة، مما يُمكن الشركات من الوصول إلى إنترنت أكثر موثوقية وبنية تحتية مُحسّنة للبيانات، وهما عنصران أساسيان للخدمات الرقمية والحوسبة السحابية والتجارة الإلكترونية. ومن المتوقع أيضاً أن يرتبط نظام ميدوسا بوصلات أرضية مع الجامعات ومراكز التعليم والبحث في دول شمال إفريقيا، مما يُسهّل تبادل المعرفة العلمية ومشاركة الابتكارات (المفوضية الأوروبية، 2023). كما يتطلع الميثاق إلى تقديم الدعم الفني والمالي لنشر شبكات الجيل الخامس ومراكز البيانات، وبرامج بناء القدرات في مجال الاتصالات، وتعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي في الجامعات والصناعات.

سيعتمد نجاح التعاون الرقمي إلى حد كبير على مدى إمكانية تحقيق التقارب التنظيمي. لم تسفر الجهود السابقة لتنسيق سياسات الاتصالات وحماية البيانات والخدمات الإلكترونية - كتلك التي نُفذت في إطار منصة الاتحاد من أجل المتوسط للاقتصاد الرقمي - إلا عن نتائج محدودة. ولا تزال شبه الاحتكارات المحلية في قطاع الاتصالات تتمتع بحماية كبيرة في بعض دول المنطقة، مما يشوه الأسواق ويقوض كفاءة الخدمات. ولذلك، من المرجح أن يُعيق تشتت التنظيم والاستمرار في غياب المنافسة في أسواق الاتصالات والأسواق الرقمية جهود الميثاق الرامية إلى تعزيز الإمكانيات الرقمية للمنطقة بشكل كامل.

توصيات لتنفيذ الميثاق

يمثل الميثاق فرصة للاتحاد الأوروبي لإعادة صياغة شراكته مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، ووضع أهداف واقعية وملموسة في المجالات ذات الاهتمام المشترك. ومن خلال تأطير التعاون الإقليمي على أساس الملكية المشتركة والمسؤولية المتبادلة، يؤكد الاتحاد الأوروبي التزامه بالشراكات القائمة على التكافؤ، ويرسخ مكانته كفاعل موثوق في بيئة عالمية تتسم على نحو متزايد بطابع تعاملي قائم على المصالح. وفي هذا السياق، تقدم التوصيات التالية، الشاملة منها والخاصة بالقطاعات، خارطة طريق أولية لترجمة الرؤية الاستراتيجية للميثاق إلى إجراءات سياسية عملية تهدف إلى بناء اقتصادات متكاملة ومستدامة في المنطقة:

- **تعزيز الشراكات القائمة على الحوافز:** ينبغي للميثاق أن يربط المساعدة المالية والتقنية بنتائج قابلة للقياس، بما في ذلك مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وخلق فرص العمل، وتنمية المهارات، وتبادل المعرفة. وينبغي للاتحاد الأوروبي استخدام أطر تيسير الاستثمار المستدام لخلق حوافز لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط المهتمة لمواءمة الإصلاحات المتعلقة بالاستثمار مع أولوياتها في أهداف التنمية المستدامة.
- **تعزيز الشمول:** ينبغي أن يُمكن الميثاق دمج أحكام العمل في اتفاقيات التجارة والاستثمار لضمان خلق فرص عمل وتوفير فرص عمل لائقة، لا سيما في القطاعات الرئيسية كالزراعة والطاقة. وينبغي للاتحاد الأوروبي دعم برامج تنمية المهارات والتدريب، مع التركيز على الشباب والنساء.
- **حشد التمويل المختلط ومشاركة القطاع الخاص:** ينبغي أن يتبنى الميثاق نهجاً متكاملًا يجمع بين أموال الاتحاد الأوروبي ورأس مال القطاع الخاص، وعند الاقتضاء، استثمارات من شركاء الخليج لسد فجوات الاستثمار القطاعية. وينبغي أن يتجنب تنفيذ الميثاق تكرار أخطاء الماضي، لا سيما تلك المتعلقة بالمبادرات والتمويل المجزأ والمتكرر. كما ينبغي أن يُشجع الميثاق الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لا سيما في القطاعات الذكية مناخياً والبنية التحتية الرقمية، وأن يُوسع نطاق استخدام التمويل المختلط وأدوات الحد من المخاطر - كما هو الحال في إطار مبادرة الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة عبر البحر الأبيض المتوسط (T-MED) لجذب الاستثمارات المستدامة.
- **التحرير التدريجي للتجارة في الزراعة:** ينبغي للشركاء تنفيذ تحرير انتقائي وعميق للسلع الزراعية ذات الأولوية. يمكن للاتحاد الأوروبي أن يبدأ بتوسيع نطاق الحصص المعفاة من الرسوم الجمركية لتشمل مجموعة أوسع من المنتجات، بخفض الرسوم الجمركية تدريجياً، وتجنب تصاعدها بحسب مستوى المعالجة. كما ينبغي للميثاق تقديم المساعدة المالية والفنية لتنسيق تدابير الصحة والصحة النباتية، وتطوير قدرات إصدار الشهادات والتفتيش، ودعم تطوير سلاسل القيمة الإقليمية للصناعات الغذائية الزراعية.
- **تعزيز سلاسل القيمة المرنة للصناعات الغذائية الزراعية:** ينبغي للميثاق تشجيع نقل التكنولوجيا وتبادل المعرفة

في مجال الزراعة الذكية مناخياً لتعزيز التجارة الإقليمية في الصناعات الغذائية الزراعية، وزيادة القدرة على الصمود في وجه الصدمات المناخية، وتحسين نتائج الأمن الغذائي في الدول الشريكة.

- **رقمنة الإجراءات عبر الحدود:** ينبغي للميثاق تشجيع الأطراف على تطبيق أنظمة إصدار الشهادات الإلكترونية، وتبسيط الإجراءات الجمركية، وتعزيز الاعتراف المتبادل بالشهادات. وينبغي للاتحاد الأوروبي دعم هذه التدابير، حيث تُظهر الأدلة المستقاة من التجارة بين المغرب والاتحاد الأوروبي خلال الجائحة تحسناً في نتائج التجارة في الصناعات الغذائية الزراعية (إميلاني، 2025).
- **تحسين تنسيق السياسات في تجارة الخدمات الإقليمية:** ينبغي لخطة العمل، التي ستُعلن قريباً، ضمان توافق التكامل الأعمق في خدمات مختارة، كالصحة، مع تنقل المهارات وإدارة الهجرة في إطار المحورين الأول والثالث.
- **تشجيع ريادة الأعمال الخضراء:** ينبغي توسيع نطاق مبادرة StartUp4Med لتوفير حوافز إضافية للشركات الناشئة الخضراء والذكية مناخياً، فضلاً عن الشركات التي تسعى إلى التحديث الرقمي أو البيئي. كما ينبغي للاتحاد الأوروبي دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي من خلال تقديم المساعدة التقنية اللازمة للارتقاء إلى معايير الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الامتثال لمتطلبات الكربون والمتطلبات الرقمية.
- **ضمان تحقيق التعاون في مجال الطاقة مكاسب ثلاثية لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط:** ينبغي للميثاق تعزيز أمن الطاقة، وإزالة الكربون، والقدرة التنافسية الصناعية لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط. كما ينبغي للاتحاد الأوروبي تقديم المساعدة الفنية والتنظيمية لتطوير أسواق طاقة نظيفة محلية، وتجنب إنشاء "جيوب تصدير" للطاقة. في المستقبل، ينبغي للميثاق دمج الطاقة النظيفة في القطاعات كثيفة الكربون لتسريع عملية إزالة الكربون، كما ينبغي للاتحاد الأوروبي تقديم المساعدة الفنية والمالية لمساعدة صناعات دول جنوب البحر الأبيض المتوسط على التوافق مع لوائح الكربون، مما يسهل الصادرات إلى أسواق الاتحاد الأوروبي. من شأن هذه الإجراءات أن تمكّن الشركاء في جميع أنحاء المنطقة من تحقيق التوازن بين أهداف الاستدامة وخلق القيمة المحلية.

المراجع

أبو شادي، ن. (2025). الموازنة بين الأمن والاستدامة والمرونة: التجارة الأورو-متوسطة في مجال الطاقة في الأوقات المضطربة. العلاقات التجارية للاتحاد الأوروبي مع شركاء جنوب البحر الأبيض المتوسط في أوقات الأزمات أو النزاعات. دراسة السياسات رقم 39، يورو ميسكو.

<https://www.euromesco.net/wp-content/uploads/2025/12/Policy-Study39.pdf>

أبو شادي، ن.، فوس أونبارجي، أ. (2023). شراكات الهيدروجين الأخضر بين الاتحاد الأوروبي وجنوب البحر الأبيض المتوسط: تحديات وفرص من أجل تحولات طاقة متسقة وعادلة. الكتاب السنوي المتوسطي للمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط 2023.

https://www.iemed.org/wp-content/uploads/2023/09/Green-Hydrogen-Partnerships-EU-Mediterranean_Aboushady-Faus-IEMedYearbook2023.pdf

مجلس الاتحاد الأوروبي. (2021). استنتاجات المجلس بشأن شراكة متجددة مع دول الجوار الجنوبي - أجندة جديدة للبحر الأبيض المتوسط. الاتحاد الأوروبي.

<https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-7931-2021-INIT/en/pdf>

دياز-مورا، سي.، إستيف-بيريز، س.، وجيل-باريخا، س. (2024). استكشاف التأثير المتباين لاتفاقيات التجارة على التجارة: العمق مهم. Economics ، 18(1)، 20220064.

<https://doi.org/10.1515/econ-2022-0064>

إميلباني، ت. (2025). مرونة سياسة الاتحاد الأوروبي التجارية في مجال الأغذية الزراعية مع الشركاء في أوقات الأزمات أو النزاعات: حالتا لبنان والمغرب. في العلاقات التجارية للاتحاد الأوروبي مع شركاء جنوب المتوسط في أوقات الأزمات أو النزاعات. دراسة السياسات رقم 39، يورو ميسكو.

<https://www.euromesco.net/wp-content/uploads/2025/12/Policy-Study39.pdf>

المفوضية الأوروبية. (2026a). البوابة العالمية في البحر الأبيض المتوسط. المفوضية الأوروبية.

https://north-africa-middle-east-gulf.ec.europa.eu/what-we-do/global-gateway-mediterranean_en

المفوضية الأوروبية. (2026b). البحر الأبيض المتوسط - الخلفية السياسية، المنصة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط، خرائط الطريق، المشاريع والنتائج، التمويل والفعاليات. المفوضية الأوروبية.

https://research-and-innovation.ec.europa.eu/strategy/strategy-research-and-innovation/europe-world/international-cooperation/regional-dialogues-and-international-organisations/mediterranean_en

المفوضية الأوروبية. T-MED. (2026c) : مبادرة التعاون عبر المتوسط في مجال الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة. المفوضية الأوروبية.

https://north-africa-middle-east-gulf.ec.europa.eu/what-we-do/trans-mediterranean-renewable-energy-and-clean-tech-cooperation-initiative-t-med_en

المفوضية الأوروبية. (2025a). صحيفة وقائع ميثاق البحر الأبيض المتوسط. المفوضية الأوروبية.

https://north-africa-middle-east-gulf.ec.europa.eu/pact-mediterranean-factsheet_en

المفوضية الأوروبية. (2025b). الاتحاد الأوروبي وشركاء جنوب المتوسط يطلقون ميثاق البحر الأبيض المتوسط في برشلونة. بيان صحفي. المفوضية الأوروبية.

https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_25_2838

المفوضية الأوروبية. (2023). دعم الاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي يُسهم في تسريع مشروع ميدوسا للاتصال الرقمي فائق السرعة تحت البحر الأبيض المتوسط. المفوضية الأوروبية.

https://enlargement.ec.europa.eu/news/eu-and-eibs-support-helps-accelerate-medusa-high-speed-digital-connection-under-mediterranean-sea-2023-10-25_en

البرلمان الأوروبي. (2025). ميثاق البحر الأبيض المتوسط: المشاركة في خلق فضاء من السلام والازدهار والاستقرار من خلال شراكة حقيقية. الاتحاد الأوروبي.

[https://www.europarl.europa.eu/thinktank/en/document/EPRS_BRI\(2025\)779223](https://www.europarl.europa.eu/thinktank/en/document/EPRS_BRI(2025)779223)

عز الدين، ن. (2025). مكاسب هشة: لماذا تفشل سياسة الاتحاد الأوروبي التجارية في تحقيق المرونة في جنوب البحر الأبيض المتوسط في علاقات الاتحاد الأوروبي التجارية مع شركاء جنوب البحر الأبيض المتوسط في أوقات الأزمات أو النزاعات. دراسة السياسات رقم 39، يورو ميسكو.

<https://www.euromesco.net/wp-content/uploads/2025/12/Policy-Study39.pdf>

هان، هـ. (2025). ميثاق البحر الأبيض المتوسط: حافز لتعزيز المهارات وتنقل العمالة؟ موجز السياسات رقم 156، يورو ميسكو.

<https://www.euromesco.net/publication/the-pact-for-the-mediterranean-a-stimulus-for-enhanced-skills-and-labour-mobility/>

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2021). آفاق سياسات الاستثمار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس.

<https://doi.org/10.1787/6d84ee94-en>

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/الاتحاد الأوروبي/مؤسسة التدريب الأوروبية (ETF) (2018). منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2018: تقييم مرحلي للإصلاحات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مؤثر سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس.

<https://doi.org/10.1787/9789264304161-en>

روشا، ن.، روتا، م.، ماتو، أ. (2020). تطور اتفاقيات التجارة العميقة. ورقة عمل بحثية في السياسات، رقم 9283، البنك الدولي.

<https://doi.org/10.1596/1813-9450-9283>

روسي، إي. (2025). ميثاق البحر الأبيض المتوسط: مسعى الاتحاد الأوروبي لإعادة صياغة استراتيجيته الجنوبية. ديكود 39.

<https://decode39.com/12096/mediterranean-pact-the-eus-bid-to-redefine-its-southern-strategy/>

سيدلو، ك. (2025). ميثاق جديد للبحر الأبيض المتوسط. مستقبل العلاقات الأوروبية المتوسطية في الذكرى الثلاثين لعملية برشلونة. الكتاب السنوي المتوسطي لعام ٢٠٢٥ الصادر عن المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط.

https://www.iemed.org/wp-content/uploads/2025/07/New_Pact_Mediterranean_Sidlo_IEMed-Yearbook2025.pdf

يونغز، ر. (2025). ميثاق الاتحاد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط "الميت عند الولادة". مركز كارنيغي روسيا أوراسيا.

<https://carnegieendowment.org/russia-eurasia/research/2025/09/the-eus-dead-on-arrival-pact-for-the-mediterranean>